

بعد مرور تسعة أشهر على قرار محكمة
العدل الدولية النظام السوري قتل ما لا يقل
عن 43 شخصاً بسبب التعذيب واعتقل ما لا
يقل عن 756 مدنياً بينهم 9 أطفال و24 سيدة

تقرير المراقبة الدوري الثالث يثبت انتهاك النظام
الصارخ لقرار محكمة العدل الدولية وعلى المحكمة
إصدار تقييمها له



الخميس 15 آب 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران
2011، غير حكومية، مستقلة، اعتمدت عليها المفوضية
السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع
تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

- أولاً:** النظام السوري يواصل تجاهل قرار محكمة العدل الدولية وجميع الإجراءات الأممية الخاصة بوقف التعذيب.....1.....
- ثانياً:** حصيلة الانتهاكات المرتبطة بمراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري منذ 16/ تشرين الثاني / 2023، وحتى 15/ آب / 2024 2.....
- ألف:** حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.....2.....
- باء:** الضحايا بسبب التعذيب 3.....
- تاء:** استمرار تسجيل المختفين قسرياً كمتوفين في دوائر السجل المدني5.....
- ثالثاً:** الاستنتاجات والتوصيات.....6.....



أولاً: النظام السوري يواصل تجاهل قرار محكمة العدل الدولية وجميع الإجراءات الأممية الخاصة بوقف التعذيب:

هذا هو التقرير الثالث والذي يأتي ضمن سلسلة التقارير والأخبار التي تصدرها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في إطار عملية المراقبة الدورية التي نجريها لمدى التزام النظام السوري بأمر [محكمة العدل الدولية الصادر في 16/ تشرين الثاني/ 2023](#). كنا قد أصدرنا [التقرير الأول](#) في 22/ شباط/ 2024، بعد مرور ثلاثة أشهر على صدور القرار، ثم تبعه [التقرير الثاني](#) في 23/ أيار/ 2024، بعد مرور ستة أشهر. في كلا التقريرين السابقين، استنتجنا عدم قيام النظام السوري بأي إجراءات فعلية لامتثال لمتطلبات قرار محكمة العدل الدولية، وأكدنا، استناداً إلى البيانات المسجلة لدينا، استمراره في انتهاك اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها سوريا في عام 2004 بشكل متكرر.

وتظهر البيانات الواردة في التقرير أنّ النظام السوري لا يزال ينتهك بشكل صارخ الامتثال للقرار الدولي. على الرغم من الالتزامات القانونية المفروضة عليه، ولم يتخذ أي خطوات فعلية لإيقاف التعذيب في مراكز احتجازه، بل على العكس سجلنا قيامه على نحو ملحوظ في استهداف المواطنين المقيمين، وكذلك اللاجئين والعائدين لمناطق سيطرته مما يثبت عدم جديته في التعامل مع قرار المحكمة، واستمراره في ارتكاب الجرائم والانتهاكات بحق المعتقلين والمختفين قسرياً.

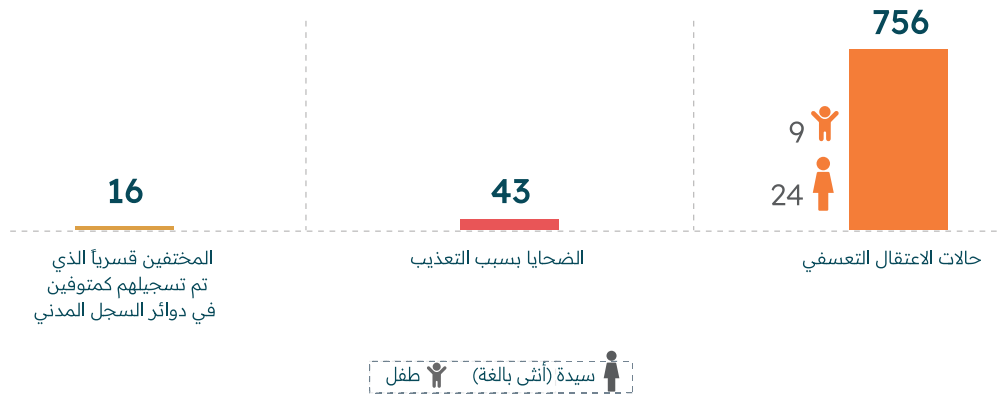
في 13/ آب الحالي [نشرت](#) المقررة الخاصة في الأمم المتحدة المعنية بمسألة التعذيب [الرسالة](#) التي وجهتها للنظام السوري في 14/ حزيران/ 2024، بعد مرور 60 يوماً على عدم رد النظام السوري عليها، مشيرة إلى أنّه منذ أيار/ 2011، قدمت ولاية المقرر إما بشكل فردي أو بالاشتراك مع مكلفين آخرين في إطار الإجراءات الخاصة، ما يقرب من 30 رسالة إلى الجمهورية العربية السورية تتضمن ادعاءات بالتعذيب وما يتصل بذلك من سوء معاملة، وردت الحكومة السورية حتى الآن على ثماني رسائل فقط بشكل مختصر ولا يتناول ادعاءات التعذيب.

لقد أظهر النظام السوري مراراً تجاهلاً كبيراً لقرارات المحكمة ولطلبات الغالبية من المكلفين في ولايات الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان وكذلك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في الأمم المتحدة، خاصةً فيما يتعلق بمسألة الاحتجاز والتعذيب. فبالرغم من وجود آلاف الأدلة والشهادات المتعددة التي توثق استمرار هذه الممارسات، فإنّ النظام لم يتخذ أي خطوات فعّالة لوقفها. وبالتالي هذه الانتهاكات تُظهر بوضوح أنّ هناك حاجة للتحرك واتخاذ إجراءات حازمة للضغط على النظام السوري، بما في ذلك فرض عقوبات ومقاطعة دبلوماسية، لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وضمان عدم الإفلات من العقاب للمسؤولين عن هذه الانتهاكات.

ثانياً: حصيلة الانتهاكات المرتبطة بمراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري منذ 16/ تشرين الثاني/ 2023، وحتى 15/ آب/ 2024:

خلال الفترة المشار إليها، تم توثيق انتهاكات جسيمة تمارس بشكل منهجي في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، بما في ذلك التعذيب والاعتداء الجسدي والنفسي على المعتقلين. كما تم رصد حالات اختفاء قسري واعتقال تعسفي دون محاكمة، وتسجيل المختفين كمتوفين في دوائر السجل المدني، وأخيراً تعيين متورطين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كرؤساء للأجهزة الأمنية، وفي مناصب عالية أخرى.

حصيلة الانتهاكات المرتبطة بمراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري منذ صدور قرار محكمة العدل الدولية في 16/ تشرين الثاني/ 2023، وحتى 15/ آب/ 2024.



ألف: حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري:

منذ صدور قرار محكمة العدل الدولية في 16/ تشرين الثاني/ 2023، وحتى 15/ آب/ 2024، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 756 حالة اعتقال تعسفي بينهم 9 أطفال و24 سيدة. تمّ اعتقالهم داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، أفرج عن 97 حالة منهم، وتحوّل 659 منهم إلى حالة اختفاء قسري.

شملت الحالات التي قمنا بتسجيلها عمليات اعتقال استهدفت "اللاجئين والنازحين" الذين عادوا إلى مناطق سيطرة قوات النظام السوري، وقد بلغت ذروة هذه الاعتقالات في أيار/ 2024 بالتزامن مع قيام المديرية العامة للأمن اللبناني والجيش اللبناني بحملات دهم واعتقال استهدفت اللاجئين السوريين في لبنان، وترحيلهم قسرياً إلى سوريا، مما عرضهم لعمليات اعتقال موسّعة من قبل أجهزة الأمن السورية لم تستثن هذه الاعتقالات الأطفال والنساء، كما سجلنا عمليات اعتقال استهدفت العائدين من "اللاجئين والنازحين" أثناء محاولتهم الوصول إلى مناطق عودتهم الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري، واستهدفت هذه الاعتقالات اللاجئين الذين عادوا عبر المعابر مع لبنان وتركيا "معبّر كسب" و"مطار دمشق الدولي" في مدينة دمشق،

وقد سجلنا ما لا يقل عن 156 حالة اعتقال تعسفي / احتجاز منذ مطلع عام 2024، بينهم 2 طفل و5 سيدات (أنثى بالغة)، من قبل قوات النظام السوري، ممن عادوا إلى مناطقهم الأصلية الواقعة تحت سيطرة قوات النظام السوري، معظمهم اعتقلوا من قبل مفرزة الأمن العسكري التابعة لقوات النظام السوري في منطقة المصنع الحدودية.

إنَّ معظم حوادث الاعتقال التي يقوم بها النظام السوري تتمُّ دون مذكرة قضائية، إما لدى مرور الضحية على نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداهمة، وغالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الأربعة الرئيسية هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال بعيداً عن السلطة القضائية، ويتعرَّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرَّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي، ويتحوَّل معظم المعتقلين إلى مختفين قسرياً.

ويُمارس بحقَّ المعتقلين تعسفيّاً أشكال متوحشة من التعذيب، والتي **بلغت 72 أسلوباً** للتعذيب الجسدي والنفسي والجنسي، مورست جميعها على نحو مقصود وواسع في كافة مراكز الاحتجاز وطالت عمليات التعذيب كافة المعتقلين بمن فيهم النساء والأطفال والكهول والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة ولم تستثن أحداً. وهذه الظروف الوحشية يعاني منها بشكل يومي من لا يزالون في مراكز الاحتجاز منذ سنوات طويلة، وفي وصف يكاد ينطبق على جميع الناجين من مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام فلا يكاد يوجد معتقل لم يخضع لأحد أساليب التعذيب أثناء عملية احتجازه ولو استمرت لساعات قليلة.

باء: الضحايا بسبب التعذيب:

سجلنا مقتل ما لا يقل عن 43 شخصاً بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، منذ صدور قرار محكمة العدل الدولية في 16/ تشرين الثاني / 2023، وحتى 15/ آب / 2024، سجلنا تسليم 4 جثامين فقط من الضحايا لذويهم، بينما لم نسجل تسليم جثامين الضحايا الآخرين. من بين ضحايا التعذيب ما لا يقل عن 4 ضحايا من اللاجئين الذين عادوا أو أُعيدوا قسرياً لمناطق سيطرة قوات النظام السوري.

نماذج لبعض حالات الموت بسبب التعذيب التي تم تسجيلها:

مجد مروان كم الماز، طبيب نفسي، عُرف بنشاطه الإنساني الواسع من خلال تطوُّعه في مساعدة اللاجئين السوريين في لبنان، حيث عمل على تقديم المساعدات الإنسانية والطبية لهم، من أبناء مدينة دمشق، وهو مواطن أمريكي كان يقيم في مقاطعة أرينغتون بولاية فرجينيا الأمريكية، ويبلغ من العمر حين اعتقاله 59 عاماً، في 14/ شباط / 2017، سافر مجد من لبنان إلى مدينة دمشق، وجرى اعتقاله من قبل قوات النظام السوري في اليوم التالي لوصوله، في 15/ شباط / 2017، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في حي المزة في مدينة دمشق، ومنذ ذلك الوقت وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. منذ أيار / 2024، بدأت عائلة الطبيب مجد كم ألاماز تتلقى، معلوماتٍ تفيد بوفاته في أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، وذلك بعد محاولات وجهود كبيرة بذلتها عائلته لمعرفة أي معلومات عن مصيره. وبحسب المعلومات التي حصلت عليها

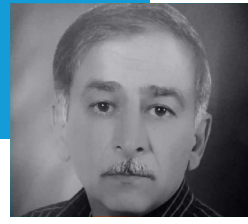


↑ مجد مروان كم الماز

الشبكة السورية لحقوق الإنسان من عائلته، فإنَّ الطبيب مجد كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يُرَّجَّح بشكل كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، وتؤدَّد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات النظام السوري لم تعلن عن الوفاة حين حدوثها، ولم تُسَلِّم جثمانه لذويه.

جمال شاهين المتني، من أبناء مدينة السويداء، وهو مواطن أمريكي أيضاً، من مواليد عام 1952، اختطفته عناصر مسلحة تتبع لشعبة المخابرات العسكرية التابعة لقوات النظام السوري يوم الإثنين 5/ تموز/ 2021، إثر مدهامة منزله قرب دوار الثعلة في مدينة السويداء، واقتادته إلى جهة مجهولة، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن عملية اختطاف "جمال" جرت من قبل عناصر يتبعون لميليشيا "راجي فلهوط" المعروفة محلياً- والتي بدورها قامت بتسليم "جمال" لشعبة المخابرات العسكرية في مدينة دمشق، وقد رافقت عملية اختطافه الاعتداء على أفراد عائلته بالضرب، وتعتقد عائلته أن عملية اختطافه قد جرت لمجرد أنه يحمل الجنسية الأمريكية.

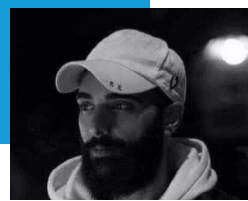


↑ جمال شاهين المتني

في 26/ أيار/ 2024، حصلت عائلة "جمال المتني" على بيان وفاة من دائرة السجل المدني في السويداء، يوضح أن جمال مسجل فيه على أنه توفي في مدينة دمشق بتاريخ 23/ كانون الأول/ 2021، دون أي تفاصيل أخرى عن سبب الوفاة، أي كان قد توفي بعد قرابة ستة أشهر من تاريخ اعتقاله، ولدينا معلومات تؤكد أن جمال كان يحتاج إلى الرعاية الصحية وتلقي الأدوية بسبب معاناته من أمراض متعددة قبيل اختطافه؛ مما يُرجح بشكل كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تعلن عن الوفاة حين حدوثها، ولم تُسلم جثمانه لذويه.

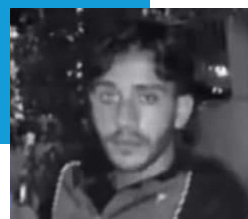
أحمد نمر الحلبي، من أبناء حي برزة في مدينة دمشق، اعتقلته قوات النظام السوري في مطلع حزيران/ 2024، عند مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق، وتم اقتياده إلى فرع فلسطين "235" التابع لشعبة المخابرات العسكرية في مدينة دمشق.

وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان من نشطاء محليين في مدينة دمشق، كان أحمد لاجئاً في لبنان، وفي حزيران/ 2024، قامت عناصر الأمن العام اللبناني باعتقاله وإعادته قسرياً إلى الحدود السورية مع مجموعة من اللاجئين، في إطار حملة أمنية شنتها السلطات اللبنانية منذ بداية عام 2024 ضد اللاجئين السوريين المتواجدين في لبنان. وكان "أحمد" ممن أجروا تسوية لوضعه الأمني قبيل لجوئه إلى لبنان.



↑ أحمد نمر الحلبي

تم اعتقال أحمد فور إعادته من لبنان دون إصدار مذكرة اعتقال قانونية أو إبلاغ ذويه، ومنع من التواصل مع عائلته أو محامٍ. وفي نهاية حزيران/ 2024 سَجَّلنا نقله من فرع فلسطين في دمشق إلى إحدى المشافي في مدينة دمشق وهو بحالة صحية سيئة نتيجة التعذيب الذي تعرض له، وبقي في العناية المشددة فيها إلى أن سَجَّلنا وفاته يوم السبت 6/ تموز/ 2024.



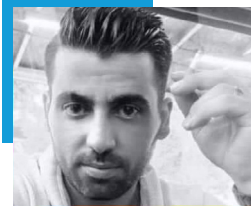
↑ أحمد عدنان شمسي الحيدر

أحمد عدنان شمسي الحيدر، من أبناء مدينة البوكمال شرق محافظة دير الزور، اعتقلته قوات النظام السوري في نيسان/ 2024، عند مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق، وتم اقتياده إلى فرع فلسطين "235" التابع لشعبة المخابرات العسكرية في مدينة دمشق.

وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها الشبّكة السورية لحقوق الإنسان من نشطاء محليين في دير الزور، كان أحمد لاجئاً في لبنان، وفي نيسان/ 2024، قامت عناصر الأمن العام اللبناني باعتقاله وإعادته قسرياً إلى الحدود السورية مع مجموعة من اللاجئين، في إطار حملة أمنية شتّتتها السلطات اللبنانية منذ بداية عام 2024، ضد اللاجئين السوريين المتواجدين في لبنان.

تم اعتقال أحمد فور إعادته من لبنان دون إصدار مذكرة اعتقال قانونية أو إبلاغ ذويه، ومنع من التواصل مع عائلته أو محامٍ. وسجلنا نقله من فرع فلسطين في دمشق إلى فرع الأمن العسكري في دير الزور، ومنذ ذلك الوقت، أصبح في عداد المختفين قسرياً.

في 25/ حزيران/ 2024، تلقت عائلة الضحية "أحمد" بلاغاً من أحد عناصر قوات النظام السوري أعلمهم فيه بوفاة "أحمد" داخل فرع الأمن العسكري في مدينة دير الزور، ثم سلمتهم جثمانه من مشفى "أحمد الهويدي" العسكري في مدينة دير الزور في اليوم التالي، ولدى الشبّكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأن "أحمد" كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجح بشكل كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل فرع الأمن العسكري في مدينة دير الزور.



↑ عبد الله حسين الأخرس

عبد الله حسين الأخرس، مجند منشق عن قوات النظام السوري، من أبناء بلدة غباغب في ريف محافظة درعا الشمالي، من مواليد عام 1991، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري في أيلول/ 2023، عند مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في محافظة حلب، أثناء محاولته التوجه إلى بلدته في محافظة درعا.

ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها الشبّكة السورية لحقوق الإنسان من مقربين من الضحية، فإنّ عبد الله كان لاجئاً في تركيا، وقامت السلطات التركية بإعادته قسرياً إلى شمال غرب سوريا في منتصف عام 2023، وقامت قوات النظام السوري باعتقاله أثناء محاولته العودة إلى محافظة درعا، ومن ثم علمت عائلته أنّه محتجز في سجن صيدنايا العسكري في محافظة ريف دمشق، ومنذ ذلك الوقت، أصبح في عداد المختفين قسرياً.

في 5/ آب/ 2024، تلقت عائلة الضحية "عبد الله" بلاغاً من أحد عناصر قوات النظام السوري أعلمهم فيه بوفاته، وتسلم ذويه جثمانه من مشفى "حرسنا العسكري" في مدينة حرسنا شرق محافظة ريف دمشق في ذات اليوم، ولدى الشبّكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنّ "عبد الله" كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجح بشكل كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل سجن صيدنايا العسكري.

تاء: استمرار تسجيل المختفين قسرياً كمتوفين في دوائر السجل المدني:

مع بداية عام 2024، تمكّنت الشبّكة السورية لحقوق الإنسان من الحصول على بيانات وفيات جديدة لحالات لم يتم الكشف عنها سابقاً، مما يجعلنا نرجح عن قيام النظام السوري بإرسال مزيدٍ من بيانات المختفين قسرياً في مراكز احتجازه إلى دوائر السجل المدني لتسجيلهم كمتوفيين، وقد سجلنا ما لا يقل عن 16 حالة، لمختفين تم تسجيلهم على أنّهم متوفون في دوائر السجل المدني، وذلك منذ 16/ تشرين الثاني/ 2023، حتى 15/ آب/ 2024، ونشير إلى أنّ من بين الحالات التي تم تسجيلها عدداً من الضحايا الذين هم على صلة قرى فيما بينهم، وحالات لنشطاء سياسيين وطلاب جامعيين، وفي جميع الحالات لم يُذكر سبب الوفاة، ولم يُسلم النظام الجثث للأهالي، ولم يُعلن عن الوفاة وقت حدوثها.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- إنَّ هذه البيانات تؤكِّد أنَّ النظام السوري مستمر في عمليات التعذيب بمختلف أشكاله، بدءاً من عملية الاعتقال التعسفي التي تعتبر شكلاً من أشكال التعذيب، حيث تتم بأسلوب أقرب إلى الخطف، ودون مذكرة قضائية، وما يتزامن معها من استخدام للعنف المفرط والضرب بمختلف أشكاله ودرجاته والذي عادةً ما يبدأ منذ اللحظة الأولى للاعتقال، ويبقى متواصلاً طوال مدة الاحتجاز عبر إخضاع المعتقل لظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية وإحالتة إلى **محاكم استثنائية أمنية** تشابه ظروف محاكمتها عمليات التحقيق في الأفرع الأمنية.
- وفقاً لحالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري المؤثقة لدينا في سوريا من قبل قوات النظام السوري فلا يوجد لدينا أي مؤشر ينفي استمرار النظام السوري في عمليات التعذيب، أو قيامه بأدنى الإجراءات كاستجابة لقرار التدابير المؤقتة الصادر عن محكمة العدل منذ صدوره، فضلاً عن استمرار احتجازه لما لا يقل عن 136192 شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري، ويعانون من التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة له. لم يقيم النظام السوري بفتح تحقيق واحد عن اختفاء المواطنين السوريين أو تعذيبهم من قبل قواته، بل إنَّه شرعن "قوانين" تحميهم من العقاب.

التوصيات:

محكمة العدل الدولية:

- تعتبر هذه القضية اختباراً حقيقياً لمصادقية وسلطة المحكمة الدولية، وتحتم عليها أن تتخذ إجراءات فورية وفعالة للتصدي لهذه الانتهاكات وضمان تحقيق العدالة والمساءلة، لذلك لا بدَّ من اتخاذ كل الإجراءات الممكنة ضد النظام السوري بما في ذلك إصدار قرار ملزم من مجلس الأمن يطالب بوقف التعذيب المنهجي الذي يُشكِّل جرائم ضد الإنسانية، ويدين انتهاك النظام السوري لقرار محكمة العدل الدولية.
- على المحكمة أن تصدر بياناً تقيّم فيه مدى التزام النظام بالإجراءات المؤقتة التي أصدرتها، وذلك بعد مضي أكثر من 6 أشهر على القرار.
- إصدار إجراءات مؤقتة أكثر صرامة بحق النظام السوري بسبب الدلائل الكثيرة التي تشير إلى عدم التزامه بالإجراءات المؤقتة السابقة.
- قرار مجلس الأمن الصادر نهائياً بإصدار قرار ملزم لتطبيق محكمة العدل الدولية، مع فرضها رسمياً على عدم اختيار النظام الشرعي.

مجلس الأمن الدولي:

- فرض عقوبات مستهدفة على المسؤولين السوريين المتورطين بشكل مباشر في التعذيب والاعتقال التعسفي أو المسؤولين عنهما.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق والملاحقة القضائية المحتملة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز، ولوضع حدٍّ لوباء الاختفاء القسري المنتشر في سوريا، كونه يُهدد أمن واستقرار المجتمع، وإيقاف عمليات التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.

المجتمع الدولي:

- على كافة الدول الأعضاء في المحكمة -هم جميع دول العالم- قطع كافة العلاقات السياسية والعسكرية مع النظام السوري إثر خرقه الصارخ لقرار محكمة العدل الدولية.
- اتخاذ إجراءات إضافية ضد النظام السوري، وتكثيف العقوبات لضمان إنصاف الضحايا وحماية حقوق الإنسان في سوريا.
- لا بدّ من متابعة تنفيذ القرار 2042 الصادر بتاريخ 14 نيسان / 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21 نيسان / 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22 شباط / 2014، والقاضي بوضع حدٍّ للإخفاء القسري.
- اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز، ولوضع حدٍّ لوباء الاختفاء القسري المنتشر في سوريا، كونه يُهدد أمن واستقرار المجتمع، وإيقاف عمليات التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.

لجنة التحقيق الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- إجراء تحقيق شامل في ممارسات الاعتقال التعسفي والتعذيب التي يتبعها النظام السوري منذ صدور قرار محكمة العدل الدولية، ونشر تقرير مفصّل عن مدى انتهاك النظام السوري لقرار محكمة العدل الدولية.
- تشجيع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على تضمين إدانة خاصة للنظام السوري جراء عدم التزامه بتطبيق قرار محكمة العدل الدولية، ومطالبة الدول الأعضاء فرض عقوبات عليه بسبب عدم الامتثال.

إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة التعذيب:

- الاستمرار في مراقبة امتثال النظام السوري لأوامر محكمة العدل الدولية، وإصدار بيانات دورية توضح عدم التزامه بها.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

- التفاوض الجاد على توسيع نطاق الوصول إلى مرافق الاحتجاز في سوريا لإجراء عمليات تفتيش منتظمة وغير معلنة.
- إنشاء نظام لإيصال الرسائل بين المعتقلين وذويهم.
- إنشاء شبكة من مقدمي الرعاية الصحية والنفسية لدعم الناجين من التعذيب في سوريا وفي البلدان المجاورة المضيفة للاجئين السوريين.

إلى الجامعة العربية:

اتخاذ موقف واضح ضد ممارسات النظام السوري الوحشية تجاه قتل الشعب السوري تحت التعذيب، وإعادة تعليق عضوية سوريا في الجامعة حتى يمثل لقرار المحكمة الدولية.

إلى النظام السوري:

- الامتثال لقرار محكمة العدل الدولية والتعاون معها وتقديم المتهمين إلى المحاكمة العادلة.
- يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التّعسفي والإخفاء القسري التي لا تزال مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً، وتسليم جثث المعتقلين الذين قتلوا بسبب التعذيب إلى ذويهم.
- الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين، الذين تمّ احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح النساء والأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى وكبار السن، والتوقف عن اتخاذ أيّ من المعتقلين كرهائن حرب.
- التوقف عن التلاعب ببيانات المختفين قسرياً في السجل المدني، وتسخير أجهزة الدولة لخدمة السياسة الأمنية.

شكر وتضامن

كل الشكر للضحايا وذويهم والشهود والنشطاء المحليين الذين ساهموا بشكل فعّال في التبليغ عن الانتهاكات الواردة في التقرير، وكل التضامن مع الضحايا المعتقلين والمختفين قسرياً وعائلاتهم.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

